http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1814) السنة السابعة - الأحد (6) حزيران 2010

في ورشة نحاور

وزيرة حقوق الإنسان: التجاوز على الأملاك العامة قضية قانونية وإنسانية

تحت شعار المواطن بين الحق في السكن والتجاوز على الاملاك العامة ضيفت مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون في ندوة ورشة نحاور وزيرة حقوق الانسان وجدان سالم التي ناقشت فيها موضوعة شعار الندوة التي حضرها عدد كبير من مواطني منطقة الزعفرانية المتجاوزين على الأرض المحرمة التي يمر من تحتها أنبوب النفط الناقل وعدد من الإعلاميين ومراسلي القنوات الفضائية، وغاب عنها بعض من أصحاب الشأن والقرار الذين دعتهم المؤسسة لحضور هذا الملتقى وهم كل من المدير العام لدائرة العقارات في مجلس الوزراء والمدير العام لدائرة عقارات الدولة والمدير العام لعقارات أمانة بغداد وممثل مجلس محافظة بغداد، والمتحدث الإعلامي لوزارة النفط، وقدم لها مدير إدارة مؤسسة المدى المحامي رعد محمد حسن ناجي الذي رحب بالوزيرة الضيف شاكراً لها تلبيتها دعوة (المدى) للمشاركة في هذا المحفل واغناء الندوة بما يسهم في إيجاد الحلول الناجعة لمشكلات التجاوز على أملاك الدولة ومنها القضية موضوعة البحث.

بغداد / شاكر المياح
تصوير / مهدي الخالدي

في بداية حديثها قالت: سأتكلم عن هذه القضية قدر تعلق الأمر بوزارة حقوق الانسان لأنني لست مسؤولة عن دوائر عقارات الدولة المرتبطة بأمانة بغداد والوزارات الأخرى، في الحقوق هناك مسألتان مهمتان تتعلقان بحقوق المواطن وحقوق الدولة، ومشكلة التجاوز بتقديري هي أزلية ولم يتم معالجتها بشكل صحيح من قبل الانظمة التي تعاقبت على حكم العراق أو التي اعقبت سقوط النظام السابق، لم تكن هناك دراسة مستفيضة وواضحة تناولت هذا الموضوع بشكل جاد وعلمي وحضاري لأن موضوع التجاوز هو قضية قانونية وإنسانية ولها صلة مباشرة بالناحية الاجتماعية والنسيج الاجتماعي لعموم المجتمع، والتجاوز على محرمات انبوب النفط قد يكون فيه خطأ ما أو هناك مخالفة قانونية اقترفها المواطن بتجاوزه على ارض لا يملكها، ولكن في الوقت ذاته هناك مشكلة ما.

دوائر البلديات ومهماتها الرقابية

وعليه فلا بد من وجود رقابة وان يبلغ المواطن مسبقاً ويحاط علما بأن هذه الارض محرمة وهي تابعة لمشاريع تخص دوائر الدولة وتحديداً وزارة النفط، هذه المهمة الرقابية يجب تضطلع بها أمانة بغداد ومن خلال دوائر البلديات تمنع مثل هكذا تجاوزات قبل وقوعها، وأنا شخصياً قد اطلعت على بيوت شيدت بالكامل في تلك المنطقة وعلى وفق هذا لا اعفي هؤلاء المواطنين من المسؤولية القانونية، ولا اعفي الدولة من المسؤولية أيضاً في مراقبة ومتابعة هذه التجاوزات ومنعها بشرط توفير البديل، وهذا يعني وجود دراسة اقتصادية وتخطيطية في كيفية مساعدة المواطنين وخاصة ذوي الدخول الواطئة والمحدودة، وكيفية توفير فرص عمل وتوفير وحدات سكنية ومنح القروض هذا في الجانب الاقتصادي وتلحق به النواحي الانسانية الاخرى، وبهذا الصدد أنا أميل الى مراعاتها بشكل دقيق سواءً كان المواطن متجاوزاً أم له حق أو من غير حق، وخاطبت الحاضرين قائلة: أنتم متجاوزون على ارض الدولة لكن يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار عند إصدار أوامر الاخلاء وجود الابنية المدرسية وطلبة المدارس، وكذلك بعد أو قرب مواقع عمل المواطنين الذين استهدفتهم تلك الاوامر، وأكدت أنها لم تدع لإلقاء محاضرة بل للاستماع الى وجهات نظر وآراء المواطنين اصحاب الشأن انفسهم ونتحاور مع بعضنا بغية أن نتوصل الى رؤى مشتركة في كيفية حل هذه الازمة من خلال إيصالها الى المسؤولين المعنيين بهذه القضية.

دور سكن واطئة الكلفة

واحدة من القضايا التي عملت عليها وزارة حقوق الانسان هي قضية المتجاوزين على اراضي الدولة والاملاك العامة واسكان ذوي الدخول الواطئة، إذ اتفقنا مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التي ابدت استعدادها لبناء دور سكن واطئة الكلفة بأسعار لا تتجاوز عشرة ملايين دينار عراقي لكل وحدة سكنية، لا نستطيع القول بأن هذه الوحدة هي دار بالمعنى الشامل بل هي مقبولة الى حد كبير وهذه المبادرة ما تزال قائمة حتى الان غير ان العائق الوحيد هو في عدم وجود قطعة الارض الملائمة لإقامة هذه الوحدات السكنية وبمجرد أن تمنح الدولة والمحافظة أو امانة بغداد هذه الارض ستباشر المفوضية تشييدها وعلى الفور وبمدة محددة، وعليه فبدلا من ارغام المواطنين على الاخلاء لا بد من البدء اولا ببناء مثل هذه الوحدات السكنية التي ربما ستكون ملكا لهؤلاء مستقبلا الى ان يقضي الله أمراً كان مفعولا، ولحد هذه اللحظة لم تحدد بعد الآليات المتبعة والتفاصيل الدقيقة التي تشمل التمليك وغيره من المفردات الاخرى، ولكن وبحسب اعتقادي ان التوجه العام هو نحو التمليك الخاص لشاغليها.

وقبل ستة اشهر فاتحت وزارة حقوق الانسان جميع مجالس المحافظات بغية ان نحاط علما بالمشكلات التي تواجهها هذه المجالس وطبيعة احتياجاتهم وفيما إذا كان بإمكانها توفير قطع اراض كي تشيد عليها المفوضية العليا وحدات السكن التي اشرت اليها ولم نتسلم أي رد من تلك المجالس حتى هذه اللحظة، وقبل يومين فقط وردنا كتاب من رئيس مجلس محافظة بغداد يطلب فيه ابداء التعاون معهم لحل مشكلة المتجاوزين على محرمات انبوب النفط في منطقة الزعفرانية وغيرها من المناطق الاخرى، واجبناه بان الوزارة كانت قد ابرمت اتفاقا مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التي ابدت تعاونا واستجابة طيبين واستعدادها لبناء هذه الدور عند توفر قطعة الأرض ولهذا الغرض خصصنا موظفا للتنسيق بين المحافظة والمفوضية العليا بعيدا عن الاجراءات الادارية الروتينية من اجل اختزال الوقت والجهد، ومن منبر (المدى) أناشد محافظة بغداد وامانة بغداد الاسراع بتوفير قطعة الارض المطلوبة لغرض البدء بتشييد الدور موضوعة البحث عليها في مدة قياسية وقصيرة سيما وان مثل هذا العمل ليس جديدا على المفوضية فقد سبق لها ان شيدت ٥٢ الف وحدة سكنية في عموم العراق للمتجاوزين ولذوي الدخول الواطئة والمحدودة فضلا عن مساعدتها ضحايا العمليات الارهابية. لا نبتغي سوى قطعة ارض للمباشرة بهذا المشروع وفي مداخلة للمقدم إشارة فيها الى ان رئيس مجلس محافظة بغداد ابدى حماسا كبيرا لهذا الموضوع ثم اوضحت الوزيرة بان المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تتعامل مع العديد من المنظمات العراقية والدولية وهدفها من هذا هو البناء وليس هناك محدودية في عدد الوحدات السكنية التي تروم تشييدها وتسترسل: ولكي أكون صريحة لا بد من الاشارة الى ان الاعمال التي قدمتها هذه المفوضية للعراق لم يقدم مثلها الدولة أخرى.

أحاديث لا تنقصها المرارة والألم

بعد ذلك فسح المجال للحاضرين للادلاء بآرائهم ومقترحاتهم ومعاناتهم أيضاً وكان أول المتحدثين الخبير الاقتصادي باسم جميل انطوان الذي شكر مؤسسة (المدى) على اهتمامها بهذا الموضوع واتاحتها الفرصة للمواطنين اصحاب الشأن لإيصال صوتهم الى المسؤولين في الدولة العراقية الديمقراطية ثم قال لست متجاوزا ولست صاحب إشكالية معينة في هذا الموضوع، بل احاول ان اطرح وجهة نظري كخبير اقتصادي، المواطن العراقي له حقوق وعليه واجبات ومن جملة الاساسيات فيها التي يؤديها في الظروف الراهنة والانفتاح الجديد هو مساهمته في العملية الانتخابية والبرامج الانتخابية العملاقة التي قدمتها الكتل النيابية، وبعد سبع سنوات تتفاقم ازمة السكن وحتى لا نحمل الوضع الجديد مسؤوليتها إذ هي ليست وليدة هذه المرحلة، فعمرها تجاوز ثلاثة عقود بعدما بدأ النظام السابق بعسكرة الاقتصاد واهدرت أموال طائلة على هذه العسكرة والحروب المجانية كان يمكن استغلالها لحل جزء كبير من ازمة السكن، ولما حصل التغيير واطيح بذلك النظام كان العراقيون متفائلين تحدوهم الآمال العريضة في حل ازمات ومشكلات البلاد العديدة والمستشرية ومنها السكن والبطالة والكهرباء والخدمات والقائمة تطول، سبع سنوات عجاف مضت ومعها ٣٥٠ مليار دولار هي حصيلة موارد العراق من النفط، وبحسب الاحصاءات فان معدل الزيادة في النمو السكاني ما يقرب ٣٪ أو اقل بقليل، بمعنى ان الزيادة الحاصلة في نفوس العراق تصل الى مليون نسمة سنويا فإذا قسمنا هذا المليون على ستة فهذا يعني نحن بحاجة الى بناء ١٧٠ ألف وحدة سكنية في كل عام أضف الى ذلك الازمة المتلاحقة عبر سنوات تبلغ ٣،٥ مليون وحدة سكنية، وهذا يعني أننا وعلى مدى اربعين او خمسين سنة قادمة لا نستطيع حل هذه الازمة واعلى ما يشيد الآن في العراق لا يربو على اربعين الف وحدة سكنية، في الوقت الذي تنص المادة ٣٠ من الدستور على توفير السكن الملائم للمواطن العراقي، في حين ان أكثر من ٥٠٪ من العراقيين يعيشون في اقنان دجاج، وربما بعض الدجاج في دول أخرى مع جل احترامي لشعبنا العملاق الذي قاوم جلاديه وقدم الكثير من التضحيات احسن حالا منهم، فما الذي قدم له؟! ما يزال تعصف به الازمات، أزمة سكن، بطالة، وازمة خدمات ونتعايش يوميا مع ازمة الكهرباء ما هي برامج الدولة؟ وماذا ستقدم؟ واية اشكالية ستحل؟ نحن امام معضلة كبيرة ونحتاج الى ستراتيجية واسعة والى البناء السريع بأقل الكلف وبأعلى عدد من الوحدات السكنية، لا أرى في الافق ما يشير الى عزمها لحل هذه الازمات، ولهذا فانا اطالب بتشكيل هيئة وطنية عليا لأن مثل هذا الموضوع لا يخص وزارة الاسكان لوحدها بل تشترك معها في المسؤولية اكثر من عشر وزارات لا بل كل الوزارات التي تعاني ترهلاً بشعاً في ادارتها حتى ان المواطن لا يمكنه الوصول الى أي من المسؤولين الا بعد جهد جهيد، لقد حضرت الكثير من الندوات التي بحثت في ازمة السكن من خلال قناة الحرة واحد الاخوان من موظفي وزارة الاسكان تحدث بصراحة وعلى اثر ذلك عوقب بانزاله درجتين وظيفيتين واستغرق استبدال عمود كهرباء في معسكر الرشيد ستة اشهر بسبب المخاطبات بين الوزارات (كتابنا وكتابكم) فكيف سنحل مشكلة هؤلاء المواطنين الذين لجأوا الى مؤسسة (المدى)؟ ما هو الحل؟ وهل سيبقى الحال على ما هو عليه؟ نحن بحاجة الى جهود مخلصة متراصة والافادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال، فبعد ان وضعت الحرب الثانية اوزارها واجهت الدول المتحاربة ازمات سكن حادة جدا بعد الخراب الذي طالها فبدأوا بمشاريع البناء السريعة وبمساحة ٥٠ متراً مربعاً لكل وحدة سكنية، ويوضح: كنت احد اعضاء وفد عراقي زار اوكرانيا مؤخرا وجدت ان مسؤول الوفد غير معني بالموضوع كله، ومع هذا اطلعت على مجمعات سكنية مشيدة حديثا وبكلف زهيدة وزمن قصير، لقد خمن رئيس هيئة الاستثمار الدكتور سامي الاعرجي كلفة الوحدة السكنية الداخلة ضمن خطة الاستثمار في قطاع الاسكان بـ ٥٠ ألف دولار وهذا يعني أن تخصيص ملياري دولار سنويا يكفي لبناء ١٧٠ ألف وحدة سكنية، ويتساءل: كم هي الآن تخصيصات السكن؟ سأترك الامر لأصحاب المشكلة فربما يكون الجريح ادرى بجرحه من الطبيب.

خزائن الالم تكشفها أفواههم

المواطن محمد رعد من مناطق الزعفرانية وأحد المتجاوزين قال: منطقة التجاوز تشتمل على ٤٠٠ وحدة سكنية بعضها مشيد بالصفيح تسكنها عائلات بعضها مهجرة من مناطق أبو غريب والمدائن وأخرى من بعض ضحايا الإرهاب، أرامل ومطلقات ليس لهن معيل ويتامى فقدوا آباءهم بأعمال عنف إجرامية فقراء معدمون، تم إبلاغنا بإخلاء المنطقة خلال أسبوع لوجود أنبوب النفط، ونحن أساسا نجهل وجود هذا الأنبوب، هذا الأسبوع لم يتبق من أيامه سوى يومين، أما مقدار التعويض البالغ ثلاثة ملايين دينار لا تكفي لسداد إيجارات ستة أشهر، ناهيك عن البيوت التي تشغلها عائلتان أو أكثر، وأنا شخصيا لن أتسلمه أبداً ففي كل الأحوال سواءً تسلمته أو رفضته فسيكون مصيري طريداً في الشارع أنا ووالدي ووالدتي وأطفالي والكثيرون من أمثالي، وقائد قوات حماية النفط اللواء حامد هددنا بهدم بيوتنا فوق رؤوسنا إذا لم نخل المكان يوم الثلاثاء المقبل وقال سأعتقل الرجال واطرد النساء.

المواطن باسم كريم رحيمة قال: نحن شقيقان ابتنينا دارين متلاصقتين وبعد مرور مدة من الزمن تم تعويض شقيقي ولم اتسلم مبلغ التعويض مع أني قدمت جميع المستمسكات المطلوبة وإذا ما تحدثنا مع اللواء نواجه بسيل من الشتائم واللعنات والكلام الجارح امام نسائنا وزوجاتنا، وبعد يومين سيلقى بنا على قارعة الطريق ولم نعوض بعد فكيف يحدث هذا؟ سيما وأنا قد اصبت بحروق شديدة في احد الانفجارات، ماذا سأفعل بمبلغ التعويض؟ المواطن نجم عبد الرضا حسين قال: بودي أن اثبت اسمي كالآتي: العراقي نجم عبد الرضا حسين وأضع خطاً تحت كلمة العراقي، لم لا يتصرف المسؤولون العراقيون مثل ما يحدث في ليبيا حينما يرد المسؤول الليبي على غير المواطن الليبي فيقول له احترم سيدك الليبي، أنا مواطن عراقي ومن حقي استفيد من خيراته التي انعم الله بها عليه وعلي واجب منحه كل ما لدي من طاقة وكفاءة وجهد وكان لزاما علينا ان نتحدى الارهاب ونشارك في الانتخابات وكان واجبا علينا ايضا الاخبار عن العبوات الناسفة والمشتبه بهم، وهذه ليست منات على وطننا بل هي من صلب واجباتنا الوطنية فهل يعقل ان نطرد بهذه الطريقة الفجة ونصبح لقمة سائغة للإرهابيين والقاعدة، والمرأة التي تجلس خلفي زوجها احد ضحايا الإرهاب إذ استشهد في جامع الشروفي ولديها ثلاثة أطفال ثم جمع التبرعات لها لكي تبني لها جدراناً وتسقفها بالصفيح، ثم تطعم صغارها خبزاً حلالاً ماذا ستفعل بعد اخلائها بيتها هذا؟ هل يحق لنا يومها إذا ما انحرفت عن الطريق القويم، وعلى من تقع مسؤولية انحرافها؟ إذاً من حقي ان اخفي عبوة ناسفة إذا دفعوا لي ثلاث أوراق (٣٠٠ دولار) لأن الفقر جائر، وقال الامام علي (ع) لو كان الفقر رجلا لقتلته بيننا رجال أجهشوا بالبكاء لما ابلغوا بالإخلاء ومعلوم أن دموع الرجال عزيزة.

الا تخشون ثورة الجياع؟

هذا الانبوب يمر من تحت مدرستين الاولى متوسطة والاخرى ابتدائية ومستشفى الزعفرانية العام ومركز شرطتها، هل ان العاملون في هذه الدوائر بمنأى عن المخاطر التي قد يتعرضون لها جراء مرور الانبوب النفطي من تحت مبانيهم؟ ثم ان الانبوب لا نعلم به لأنه مدفون تحت الارض بعمق مترين او ثلاثة، وإذا ما تسلمنا التعويض واخلينا بيوتنا الى اين نتجه؟ هل هناك بديل؟ ومبلغ التعويض لا يكفي إيجارات خمسة أشهر وعلينا ديون لأصحاب السكلات والحديد واصحاب المواد الانشائية الاخرى، وفي عراق اليوم هناك لازمة تقول (الطايح رايح) ثم ان الامر الديواني ينص على ايجاد البديل المناسب قبل ان يخلي المتجاوزون مساكنهم او التعويض المناسب، الثلاثة ملايين التعويضية لا تساوي اجور عمال البناء التي دفعناها لهم، صحيح نحن متجاوزون غير ان لنا حقوقاً على دولتنا هل نسي النواب ومن والاهم الذين انتخبناهم يوم كانوا يدورون علينا قبل موعد الانتخابات وهم يحثوننا على كتابة العرائض كي تملك لنا الاراضي التي شيدنا فوقها منازلنا المتواضعة تلك، والآن انتهت الانتخابات وصادقت المفوضية على نتائجها قلبوا لنا ظهر المجن ولم نعد ارقاماً في حساباتهم السياسية ألا يخشون ثورة الجياع؟.

المواطن علي حسون فلحي قال: أجد أولادي استشهد وأنا معوق حرب وأعيل ١٣ فرداً هم أبنائي وأحفادي وأراملي ابلغنا آمر حماية النفط بإخلاء المنطقة يوم الثلاثاء المقبل كحد أقصى ونهائي نحن لا نطالب إلا بالبديل.

المواطن عبد العزيز حمزة قال: إذ فجر احد البيوت بعمل ارهابي فإن الفضائيات ستتشغل به ربما لأسبوع كامل، ونحن المتجاوزين نطالب باخلاء بيوتنا البسيطة وهذا اعده تهجيرا آخر لنا سيما وأنا من المهجرين، فإذا ما تم تدمير قرابة ٤٠٠ بيت بواسطة الشفلات بعد فوات مهلة الاخلاء التي مددت الى يوم الثلاثاء المقبل، اليس هذا إرهابا؟ أم أنه ارهاب دولة؟ هل هذا هو الجزاء الذي كنا ننتظره من النواب الذين ضحينا من اجلهم ومن اجل تثبيت اركان دولتنا الديمقراطية الحديثة التي كنا نأمل منها الكثير وإذا بنا لم يحصد سوى الريح، سيما وأن المسكين الآن بمقاليد السلطة كانوا قد تعرضوا للظلم في سابقات الايام فكيف يمارسونه الآن ضد ابناء شعبهم؟ أين الاحساس بالمواطن وبمعاناته؟ أين الروح الوطنية التي يدعون حمايتها وترسيخها مجددا بين ابناء الشعب الذي كابد الديكتاتورية وقمعها وظلمها واستبدادها ووحشيتها؟ عضوة المجلس المحلي لقاطع الكرادة مديحة الموسوي قالت: كنت اتمنى حضور ممثل عن مجلس المحافظة وامانة بغداد والمحافظة وكان لزاما على المسؤولين في هذه الدوائر ووزارة الهجرة والمهجرين ان يشاركوا في هذه الندوة لأن جل هؤلاء المتجاوزين هم من العوائل المهجرة ويقع جزء كبير من هذه القضية على عاتق وزارة الهجرة والمهجرين، منطقة الزعفرانية جزء صغير من مناطق واسعة متجاوز عليها من قبل المواطنين ليس في بغداد وحدها، بل في عموم العراق كله، هذه المنطقة تشتمل على محلات ٩٥١ و٩٥٢ يقطنها عدد كبير من العائلات بعضها مهجرة واخرى متعففة وهناك اسر انشطرت من عائلات أخر بفعل التناسل والتكاثر فاضطرت لأن تسكن فيها ونحن في المجالس المحلية ضد التجاوزات العشوائية وضد تشويه منظر العاصمة بغداد ومع تشغيل انبوب النفط، وداعمون لجهود الحكومة باعتبارنا حكومات محلية ولكن يظل الانسان العراقي يستحق كل ما تقدمه له الدولة أو المنظمات غير الحكومية أو الجهات المعنية بحقوق الانسان تقديرا لما قدمه من تضحيات عفرت اديم ارض الوطن الغالي.

أحد المواطنين قال: مشكلة المتجاوزين في منطقة الزعفرانية تبدو مفتاحا لقضية أكبر وأشمل، فكل اطراف بغداد تكاد لا تخلو من المتجاوزين الذين يعيشون ظروفا مزرية وسط النفايات والمستنقعات وانعدام أبسط انواع الخدمات، وهذا يعيدنا مرة الى ازمة السكن هل في حل ازمة الزعفرانية ينتهي الموضوع أم أن اتساع رقعة التجاوز يستدعي وضع خطة وطنية شاملة لإنهاء هذا الملف المعقد بغية ان تنصرف الدولة كليا الى وضع الخطط الكفيلة بتقليص حجم ازمة السكن الى الحد الذي يبدو مقبولا من لدن ابناء الشعب؟

بعد ذلك ردت الوزيرة قائلة:

لا أعدكم بشيء يصعب علي تحقيقه، ولكني قطعا سأفي بوعدي حينما اخبركم الآن بأني سأسعى جاهدة للتنسيق وخلال اليومين المقبلين مع الجهات المعنية للتوصل الى حلول مقبولة وسريعة لقضية وإشكالية المتجاوزين في منطقة الزعفرانية وسأحاول قدر الامكان تأجيل موضوع الاخلاء ريثما يتم إيجاد البديل.

مواطنون شاركوا في نقاش الوزيرة

الوزيرة: لا أعدكم بشيء يصعب علي تحقيقه، ولكني قطعا سأفي بوعدي حينما اخبركم الآن بأني سأسعى جاهدة للتنسيق وخلال اليومين المقبلين مع الجهات المعنية للتوصل الى حلول مقبولة وسريعة

مواطن: أنا قد اصبت بحروق شديدة في احد الانفجارات، ماذا سأفعل بمبلغ التعويض؟ وعلى الدولة مسؤولية ايجاد الحلول لمشكلتنا